توظيف نمط القوة في ضوء التحول النوعي للظاهرة الارهابية

أ.م.د: سالم مطر عبدالله
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

شهدت "الظاهرة الإرهابية" تحولات نوعية متسارعة عجزت بعض الدول في المنطقة العربية في ضوء التحولات الأمنية والسياسية عن مجابهتها واللحاق بها. وتتمثل أهم محاور تلك التحولات النوعية في "الظاهرة الإرهابية" في التحول في جغرافيا الظاهرة؛ إذ اتسعت جغرافيا التمركز والنشاط لتلك التنظيمات لتشغل مساحة مكانية واسعة وممتدة اضحت تشكل تهديداً إقليمياً لدول محيطة؛ ولهذا صارت تلك التحولات النوعية الجديدة في الظاهرة، والتي أعقبت التغير السياسي الذي شهدته عدد من النظم العربية تمثل التحدي الأخطر في ليس للنظام السياسي أو النخبة السياسية في دولة ما؛ وإنما لصيغة الدولة القومية ذاتها.
ولم يعد امتلاك عناصر القوة وأشكالها المختلفة كافياً لنجاح الدولة في تحقيق أهدافها، والتأثير في الآخرين؛ إذ أصبحت هناك أهمية متزايدة لكيفية توظيف ما تمتلكه الدولة من اشكال القوة، ومن هنا جاءت اهمية الحديث عن كيفية توظيف نمط القوة كدلالة عن تفكير جديد في توظيف عناصر وأشكال القوة المختلفة لخدمة أهداف السياسة العامة للدولة ومنها التصدي "للظاهرة الإرهابية".

اهمية البحث:

١- موضوع البحث متجدد، إذ إنه يعالج موضوعاً يبحث في القوة، ويعالج مشكلة مستمرة متمثلة بـ (الارهاب) ويحاول البحث عن حلول لهذه المشكلة.
٢- إن "ظاهرة الإرهاب" لها ابعاد دولية وإقليمية وهو ما يضفى مزيد من التعقيد عليها، ويجعل من الضروري الاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية، للخروج بحلول تتوافق مع الواقع المعاش.
٣- يمكن أن يكون هذا البحث إضافة لنوع جديد من الدراسات إلى المكتبة العربية، ولاسيما أنه يبحث في عناصر القوة الجديدة والتقليدية وتطبيقها في مواجهة الحركات الارهابية.

المشكلة البحثية: يعنى البحث بمحاولة الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: **إلى أي مدى تؤثر تداعيات التحول النوعي في "الظاهرة الإرهابية" في توظيف نمط القوة**.
ويتفرع من هذا السؤال المحوري مجموعة من الاسئلة الفرعية المتعلقة بموضوع البحث، من اهمها:

١- هل يمثل التغيير السياسي مدخلاً رئيسياً وعاملاً فاعلاً في إحداث تغير نوعي في الظاهرة الإرهابية؟
٢- ما مظاهر التحول النوعي للظاهرة الإرهابية؟
٣- كيف يتم توظيف نمط القوة للتعامل مع الظاهرة الارهابية؟
٤- ما تأثير التحولات في مفهوم القوة على العلاقات الدولية؟

فرضية البحث: ارتباطاً بمضمون المشكلة البحثة، يحاول البحث اختبار الفرضة التالية: هناك علاقة مباشرة بين تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولة وبين استثمار هذا التطور في توظيف انماطها لمجابهة تطور الظاهرة الارهابية.

اهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف وهي كالآتي:

١- التعرف على العناصر الجديدة للقوة في ضوء التطور الحاصل في العالم.
٢- ابراز التحول في الظاهرة الارهابية.
٣- توضيح مدى تأثير تحولات القوة في مواجهة الظاهرة الارهابية.

منهج البحث: من أجل ضبط عناصر الخطة، تم الاعتماد على مقاربة منهجية تعتمد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة.

تقسيم البحث: وفقاً لما طرحته المشكلة البحثية والتساؤلات الناشئة عنها تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور وعلى النحو الآتي:

المحور الاول: مظاهر التحول النوعي في الظاهرة الإرهابية.

يقصد بالتحول النوعي في "الظاهرة الإرهابية"، أنه التغير والنقل من حالة إلى حالة متمايزة بصورة واضحة عن الحالة المتحول عنها؛ والمقصود هنا بالتحول النوعي في "الظاهرة الإرهابية" إلى تغير وتحول مكناتها المتعارف عليها في العقدين السابقين إلى حالة متمايزة بصورة واضحة ليست بالضرورة على مستوى فكر تلك التنظيمات الإرهابية؛ وإنما في وسائلها وأهدفها ومعدتها وآلياتها وطرق تجنيدها، وبنيتها التنظيمية، وقدرتها على السيطرة على لأرض، ودرجة سيولة وخفاء التنظيم، وأخيراً تداعيات سلوكها الإرهابي على الوضع لإقليمي ولدولي بصفة عامة، وعلى مستقبل الدولة القومية الوطنية بصفة خاصة.

قد يختلف البعض حول خطورة التحولات النوعية للظاهرة الإرهابية؛ إذ يدفع بعض المرقبين والمعنيين بافتراض أن تنامي "الظاهرة الإرهابية" الراهن إنما هو مؤقت أو بفعل مساندة إقليمية أو دولية من بعض الأطراف، في إطار صيغ جديدة من حروب الوكالة أو بمعنى آخر حروب وكالة غير تقليدية من خلال توظيف دول إقليمية أو كبرى للتنظيمات الإرهابية أو المسلحة كفاعل سياسي أو مؤثر لتحقيق مكاسب سياسية ما؛ في حين يذهب فريق آخر إلى أن "الظاهرة الإرهابية" الراهنة إنما هي ظاهرة مستقلة وتفاعلاتها الداخلية أكثر تسارعاً من حقيقة كونها صنيعة أجهزة استخبارات أو دول معادية إقليمية أو كبرى، وإن استفادت تلك الدول أو الأجهزة الاستخباراتية من سلوك تلك التنظيمات أو قامت بتوظيفه لتحقيق مكاسب لها.

ولعل من المناسب هنا التطرق الى العوامل والأسباب التي أسهمت في تكوين بيئة ملائمة لنمو ظاهرة التطرف وإنتاج تنظيمات إرهابية في المنطقة العربية، والتي يمكن اجماها في التالي:

١- التدخلات العسكرية والحروب التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، في عدد من البلدان مثل افغانستان والصومال والعراق وليبيا، كان لها تأثير في بروز ظاهرة التطرف في تنظيمات الإسلام السياسي، لا سيما وأن هذه الحروب لم تحقق أهدافها وشعاراتها، فقد أكدت تجربة العراق وتجربة شعوب هذه البلدان في الواقع العملي أن ما أنتجته هذه التدخلات العسكرية والحروب

هو الفوضى وغياب وضعف دور الدولة ومؤسساتها وتنامي الفكر المعادي للديمقراطية وحقوق الإنسان ونمو التطرف والإرهاب بكل أشكاله.

٢- التدخلات الإقليمية: فضلاً عن العامل الدولي فإن ما يجري في المنطقة العربية هو انعكاس لصراع إقليمي، وهذا الصراع كما اختير له بأن يكون على الأرض العراقية فهو موجود أيضاً على الأرض السورية وفي اليمن وليبيا.

٣- المنظومة الفكرية للتنظيمات الإسلامية المتطرفة: تتمثل المنظومة الفكرية لمعظم أحزاب الإسلام السياسي في الغاء الأخر ومصادرة الحقوق والحريات، وهذه سمة مميزة للفكر الشمولي الاستبدادي الإقصائي، كما أن هذه المنظومة الفكرية تؤمن بممارسة الخطاب السياسي الطائفي، وتؤكد على إبراز نقاط الخلاف والحضور الدائم للتاريخ الدموي القديم، لتغذية الحقد والكراهية ضد الأخر. ومن هنا نجد أن هذه المنظومة الفكرية تهيئ بيئة لنمو ثقافة التطرف الفكري والوصاية على عقول الآخرين، وقطعاً أن هذا الفكر المتطرف يلجأ إلى التكفير والإرهاب كآليات يؤمن بها لتحقيق توجهاته[١].

٤- الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في تغذية أو دعم أو ظهور العنف والإرهاب والتطرف من خلال استغلال الإرهابيين لها في تسويق أغراضهم وغاياتهم وتوظيفها في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة على الرأي العام عن طريق نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها على اعتبار أن الحملات الإعلامية التي تغطي هذه العمليات تساعد على تحقيق واستكمال أهدافهم، إذ يرون في التغطية الإعلامية لجرائمهم معياراً مهماً لقياس مدى نجاح فعلهم الإرهابي، لدرجة أن البعض منهم عد العمل الإرهابي الذي لا ترافقه تغطية إعلامية عملا فاشل[٢].

وفي ضوء ما سبق يمكن تتبع تطور "الظاهرة الإرهابية" الراهنة وفق الآتي:

١- مظاهر التحول النوعي في "الظاهرة الإرهابية" على مستوى الفكر:

ينشأ الإرهاب في فترات التغيرات والتحولات الاجتماعية الجذرية والسريعة، وذلك بسبب حدوث اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتطلعات مستقبله، ويرجع لأسباب متعددة ومتنوعة من فقر وجهل وعدم مساواة وغياب التفاهم والحوار الديمقراطي، كما تعد الحروب والمنازعات الأهلية أهم أسباب انتشار الإرهاب.

لم تكن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بما يسمى "ثورات الربيع العربي" بعيدة تماماً عن تحول عرفه فكر تنظيم القاعدة بعد مقتل زعيمه "أسامة بن لادن" في ايار/ مايو عام ٢٠١١، فقد أدى ذلك الحادث إلى تحول تفكير التنظيم مع تزعم "أيمن الظواهري" للتنظيم إلى التركيز

---

(١) نبيل عبد الفتاح، الرؤى الملتبسة الإعلام والإرهاب، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤)، ص ٢١.

(٢) مي العبدالله، "دور الاعلام الفضائي العربي في الثورات العربية"، المجلة الدولية للآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية, العدد ٢٢، (القاهرة: المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، ٢٠١٩). ص ٧٧.

على "العدو القريب"، وهو ما يتماشى مع تطورات المنطقة العربية من جانب، ومع اقتناع "الظواهري" بأولوية قتال "العدو القريب" على "العدو البعيد" من جانب آخر.
إن تحول استراتيجيات التنظيمات الارهابية، إلى جانب اتجاه الاحداث في المنطقة العربية نحو مزيد من العنف والتطرف، لاسيما مع تحولها إلى حرب أهلية وطائفية بالمنطقة، كلها عوامل أدت إلى حدوث تطور فارق في تحولات بنيوية في فكر وهيكلية التيار السلفي الجهادي، ربما يكون الأبرز من تلك التحولات التي حدثت في بنية هذه التيارات وفي بنية الإرهاب عالمياً بعد سنوات من المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة منذ هجمات ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١.
من هذه الاستراتيجيات تعمد السلفيون الجهاديون عدم الدخول في مواجهات مع السكان المحليين في المناطق التي ينشطون فيها، وبرز تفسير جديد أقل حدة لجانب قتل المدنيين والمخالفين، بل وتم الحد من الشروط اللازمة لـ "تكفير" البعض، وانتقال القيادة إلى سلفيين داخل مناطق محلية، فضلاً عن التواصل والانفتاح على التيارات الإسلامية الأخرى، وكلها تغيرات مفاهيمية وسلوكية وفقهية لم تكن حاضرة من قبل في فكر تنظيم القاعدة أو سائر تيارات السلفية الجهادية من قبل.
الا ان ازدياد حدة الخلاف ما بين "جبهة النصرة لأهل الشام" في سوريا، وتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، الى ان وصل درجة الاقتتال والصدام المسلح، لتبرز مدرستان داخل التيار السلفي ـ الجهادي تتعارضان في المصالح والرؤى الجيبوليتيكية؛ وقد أدى ذلك الخلاف سريعاً إلى بروز جيل جهادي أكثر راديكالية من القاعدة ذاتها، وإن كان البعض يذهب إلى أن تنظيم "داعش" بكل ما يحمله من عنف ورؤية أيديولوجية متشددة قد يكون تعبيراً عن مرحلة عنيفة بطبعها، في ظل ما تشهده من حالة انقسام طائفي واستقطاب شديد في شتى الجوانب.
ونتيجةً لذلك ثار الجدل حول إعادة إنتاج القاعدة بشكل جديد أكثر اندماجاً مع البيئات المحلية، وبين انموذج يقوم على فكرة "الغلبة" والقوة، وأيهما يتفوق على الآخر في ناحية تجنيد المجموعات المسلحة، وهل يتم ذلك وفق حجم التمويل أم بناءً على الأيديولوجية، وهذا ما اشارت اليه العديد من الدراسات فيما يتعلق باتجاه الأفراد الراغبين في الانضمام لمجموعات مسلحة ما، يرتبط بالإضافة إلى الجانب الأيديولوجي، بقدرة تلك المجموعات على توفير التمويل لهم للمشاركة في القتال، وهذا ما بدا واضحاً مع توسع "داعش" في السيطرة على مساحات جغرافية واسعة في العراق، والاستحواذ على اموال طائلة تزيد من قدراته التجنيدية وجذب الشبان وتنفيذ

العمليات[١]. أما من حيث الأيديولوجيا فهو يعبر عن نمط جديد أكثر راديكالية يؤمن بفقه التغلب والقوة، ويركز على "العدو القريب،" أكثر من "العدو البعيد[٢].

وعليه يتضح أن الاختلاف الفكري بين "تنظيم الدولة" (داعش) وتنظيم القاعدة هو خلاف منهجي حول الوسائل والأدوات المتبعة، والملفات التنظيمية، والإجرائية، وليس قضايا الجوهر الفكري لتلك التنظيمات، هذا من ناحية؛ أما الاختلاف المميز الثاني لتنظيم الدولة عن تنظيم القاعدة فيتمثل في ثلاث سمات رئيسة؛ هي البرغماتية التي يتبناها التنظيم في تعاطيه مع الواقع من ناحية، والغلو في الممارسة إذا ما قورن بالتنظيمات الاخرى بصورة متسارعة من ناحية ثانية، والجمد وعدم المرونة الفكرية على المستوى التكتيكي والوسائلي (إذا ما قورن بالقاعدة) من ناحية ثالثة.

٢- التحولات النوعية للظاهرة الإرهابية الجديدة على مستوى المسارات والممارسات.

من الملاحظ أن ظاهرتي التطرف والإرهاب استفحلتا لدرجة كبيرة، بعد موجة ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي" التي ابتدأت في نهايات عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١، والتي كان من نتائجها الجانبية تفشي الفوضى وانفلات الأمن وضعف هيبة الدولة الوطنية، بل تآكلها أحياناً، كما هو حاصل في ليبيا واليمن، فضلاً عن محاولات التفتيت والتقسيم، كما هو في العراق وسوريا. وارتفع منسوب العنف والإرهاب ليشمل خريطة واسعة وتضاريس مختلفة وأنظمة متباينة، حتى في ظل استمرار الدولة. لكن انهيار الشرعية القديمة وعدم استكمال بناء ورسوخ الشرعيات الجديدة، ساعد في بعض الاختراقات الأمنية والأعمال الإرهابية، كما حصل في تونس وفي مصر، على الرغم من أن الجيش في كلا البلدين كان له دور كبير في حماية الدولة والمجتمع ومنع الانزلاق نحو الاحترابات الأهلية[٣].

٣- الاختلافات في مستوى التنظيمات الإرهابية:

برزت التنظيمات الارهابية لاسيما "التيارات الجهادية" كتنظيمات مكتملة الأركان وذات هياكل واضحة في غالبها. لكن عرفت هذه التنظيمات منذ عام ٢٠١٤، تحولات في بنية التنظيمات - وإن كانت لم تحسم بعد- فقد اختلفت الأسس التي اتخذتها التنظيمات الموسومة بالإرهاب لتبرير عملياتها الإرهابية من تنظيم إلى آخر؛ إذ تتفاوت هذه التنظيمات في عدة مستويات، سواء من حيث مستوى الولاء للمجموعة من حيث نشاطها إلى تنظيمات داخلية ممتدة داخل إقليم الدولة، وداخلية ذات ارتباطات خارجية، وخارجية

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن حجم التمويل لدى عدد من المجموعات التي توصف بـ "الإرهابية" انظر إحصائية على الرابط التالي: http://www.ibtimes.co.uk/mosul–seized–jihadis–loot–429m–citys–central–bank–make–isis–worlds–richest–terror–force–1452190

(2) Aaron Y. Zelin, "Sunni Foreign Fighters in Syria: Background, Facilitating Factors, and Select Responses, Partnership for Peace Consortium",(Washington Institute for Near East Policy, May 21, 2014), Available at: http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Zelin20140521–PFPC.pdf.

(٣) عبدالحسين شعبان، "التطرف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة إلى العرق"، كراسة مراصد، العدد ٤٢، (الاسكندرية: برنامج الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، ٢٠١٧) ، ص ١١.

انعزالية، وخارجية إقليمية، ودولية[١]. كذلك يمكن التمييز بين التنظيمات الإرهابية وفقاً لنوعية الخلايا المنضوية تحت قيادة التنظيم إلى خلايا نشطة، وخلايا نائمة. وتيارات مقسمة على أساس أيديولوجيا متشددة، وأخرى أكثر تشدداً. كذلك يمكن تحليل التنظيمات الإرهابية وفقا للمستوى الوظيفة إلى ثلاث مجموعات وظيفية رئيسة داخل التنظيم؛ وهي مجموعة القيادة، ومجموعة خلايا العمليات، ومجموعة خلايا الدعم اللوجستي[٢].

٤- الاختلافات النوعية في نطاق الاستهداف:

اظهرت سيطرة تنظيم "داعش" على مساحات واسعة من سوريا والعراق عام ٢٠١٤، ان هناك تطور نوعي في نمط نطاق الاستهداف، فقد تحول نشاط التنظيمات الارهابية من نشاط محدود في منطقة جغرافية صغيرة الى نشاط عابر للحدود والدول، إذ استطاع هذا التنظيم من ربط مناطق سيطرته في الاراضي السورية بمناطق سيطرته على الاراضي العراقية، وهذا ما شجع مجاميع اخرى تتبع للتنظيم من السيطرة على مساحات واسعة من الاراضي الليبية، لاسيما المناطق الغنية بالنفط، وأعلن عن إقامة ثلاثة ولايات في ليبيا، برقة في الشرق، فزان بالجنوب، وطرابلس في الغرب[٣].

المحور الثاني: تطور انماط القوة وفق التطور في النظام الدولي:

شهد النظام الدولي تحولات عدة منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، عكست نمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيه، في ظل ظاهرة تشرذم القوة وما ارتبط بها من تفشي للأزمات الداخلية والإرهاب والنزاعات العرقية وتدفقات المهاجرين واللاجئين وقضايا الأمن والبيئة. ما يمنح أهمية لدراسة توزيع القوة في هيكل النظام الدولي، لتحديد طبيعة التحول في النظام، ما يسمح بتفسير بيئة تفاعلات النظام الدولي في مرحلة إعادة تشكيله وضبط طبيعة اللاعبين وتوزيع الأدوار وكذا خصائص التفاعلات.

من أهم التحولات التي شهدها النظام الدولي هي تعدد الفاعلين، ومستوى القضايا الدولية، وحتى مستوى المفاهيم، ونظراً لأن عملية التحول في هيكل النظام الدولي مرتبطة بشكل أساسي بتوزيع القوة بين الفاعلين، فإنه يمكن وضع مقاربة نظرية لمفهوم القوة في العلاقات الدولية ودورها في تحديد مفهوم القوى المختلفة: العظمى، والكبرى، والمتوسطة، والإقليمية.

([1]) Ecaterina Cepoi, The Rise of Islamism in Contemporary Syria From Muslim Brotherhood to Salafi-Jihadi Rebels, Romanian Political Science Review, vol. 13 . no. 3, (Romania: Romanian Academic Society 2013, p 553.

([٢]) حسن ابو هنية، "البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). متاح على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/201411236381651397 3.html

([3]) Aaron Y. Zelin, The Islamic State's Archipelago of Provinces, the Washington institute, Nov 14, 2014. Available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/islamic-states-archipelago-provinces.

القوة بشكل عام هي لفظ مفرد أو رمز يستخدم للدلالة على أشياء وموارد وعلاقات واحتمالات مختلفة، كل هذه الأشياء لها علاقة بالقدرة على احداث تغيير ما في نتائج الأحداث. ومع ذلك فهي في الواقع تتنوع تنوعاً يخفيه رمز القوة الذي يستخدم كمصطلح عام يطلق على جميع هذه الأشياء[١].

اما في العلاقات الدولية تُعَّد القوة وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في السياسة الدولية، ويقصد بها "القوة الوطنية" ويمكن تعريفها بأنها قدرة الدولة على استخدام جميع امكانياتها الثابتة والمتغيرة بحيث تؤثر في تصرفات الدول واشخاص السياسة الدولية الاخرى إيجاباً من خلال القيام بما تريده الدولة من اعمال، أو سلباً وذلك بالامتناع عن القيام بأي أعمال غير مرغوب فيها[٢].

وفق ذلك يرتبط الاختلاف في تعريف القوة بتطور المفهوم ذاته في طبيعة العلاقات بين الدول، تبعاً لطبيعة العصر والظروف وتصوراتنا، فمفهوم القوة ارتبط قديماً بمحصلة عصر كانت مخاطر الصراع المسلح هي السمة المميزة للعلاقات الدولية، فإنه مفهوم لا يتلاءم مع النظام الدولي الجديد الذي يتسم بعولمة المشاكل السياسية والاقتصادية، وعولمة التجارة وتراجع، دور الدولة، والصدمات الثقافية، وتفكك عناصر قوة الدولة وهو ما يطرح إشكالية القوة، لاسيما من حيث عناصرها.

وفي هذا السياق ميَّز "جوزيف ناي" بين نوعين من القوة هما "القوة الصلبة" التي يحصرها في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، وهي تلك القوة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فهذا النوع من القوة يمكن ان يستند إلى محاولات الإقناع وإلى التهديد أيضا. أما النوع الآخر ما يسمى "القوة الناعمة" التي تسمح بجذب وإغراء الدول الأخرى وكثيراً ما يؤدي الجذب إلى الموافقة أو التقليد بالاقتداء، وهي قوة تخير الدول بدلاً من اجبارها وترتكز على وضع جدول الأعمال السياسي بطريقة تشكل تفضيلات ورغبات الآخرين، وتنشأ تلك القوة الناعمة من قيم وثقافة البلد إلى حد بعيد، وكلا القوتين (الصلبة والناعمة) ترتبطان فيما بينهم[٣].

ونتيجة للواقع المتشابك والمعقد للعلاقات الدولية انعكس ذلك على تطور مفهوم القوة مستجيباً ومواكباً لهذا التطور، فبعد الحديث عن القوة العسكرية ودورها المسيطر في علاقات الدول، ومن ثم ظهور مفهوم القوة الناعمة، جاء الحديث عن نمط جديد للقوة يمزج بين ادوات القوة الصلبة والقوة الناعمة، وذلك في اطار الحديث عن القوة الذكية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية باستخدام استراتيجيات جديدة وتحركات جماعية وتعاون وشراكة، وتجنب تكاليف القوة العسكرية وضرورة تحمل الاعباء المشتركة التي تقلل من التكلفة وبناء علاقة قوية بالفواعل الاخرى على مستويات دولية واقليمية[٤]. ومن ثم طرح مفهوم اخر للقوة تَمثَّل في مفهوم القوة

---

(١) كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص٦٤.

(2) Jeff Farlin, Instruments of National Power: How America Earned Independence, (United States Army War College Class of 2014), p3.

(٣) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان ٢٠٠٣)، ص٣٩.

(4) Suzanne Nossel, smart power, foreign affairs, vol 83, No 2, (Council on Foreign Relations, March- April 2004), p 139.

الافتراضية والتي تعني "القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال مصادر المعلومات المرتبطة إلكترونياً بالميدان المعلوماتي"، أي القدرة على استخدام الفضاء الإلكتروني لخلق مزايا والتأثير في الأحداث[١].

من الملاحظ أن كل تعريف للقوة في أي فترة كان مقيداً بالإمكانيات المتوفرة للدولة التي من شانها أن تؤثر في سلوك الآخرين. ففي فترة كانت القوة العسكرية هي من تؤثر في الدول الأخرى وذلك باستخدامها لتحقيق المكاسب، وفي فترة أخرى أصبح الدعم الشعبي للحاكم هو من يؤثر على قوة الدولة الذي بدورة يؤثر في الآخرين، أما مع التطورات صاحبت التي التغير في النظام الدولي أصبحت هناك عوامل أخرى متعددة تؤثر في الدولة، فأصبحت هي أيضاً تدخل ضمن عناصر القوة. ولم تقتصر قوة الدولة كما كان في السابق على عامل واحد كما كان في السابق العامل العسكري أو الجغرافي؛ بل أصبح هناك عوامل عديدة لقوة الدولة، تستخدمها بطرق مختلفة، وطبقاً لذلك نشأت أشكال متعددة للقوة[٢].

بذلك، يتضح أن القوة هي مجموعة من عناصر مادية وغير مادية، تتميز بديناميكية التغير والتطور مما يجعلها غير ثابتة زماناً ومكاناً وهو ما يصعب عملية قياسها والنتيجة هي تعدد واختلاف هذه المصادر واختلاف فعاليتها ومن ثم اختلاف مفهوم القوة في حد ذاته من سلطة التأثير الإرغام إلى المساومة.

وفي هذا السياق يناقش "برتران بادي" ظاهرة تشرذم القوة، إذ لم تعد هناك دولة واحدة تمتلك قدرة النهي والأمر، ففي ظل تنوع النظم الوظيفية والتي تجزأ النظام الدولي فيما وراء العالم الدبلوماسي – الاستراتيجي، وانتشار القوة بين العديد من الفواعل الدولية وغير الدولية [٣]. ويؤكد أصحاب نظرية الاعتماد المتبادل، على اختلاف قابلية الدولة الواحدة للتأثير طبقاً لميادين التنافس الدولي المختلفة، الذي يسميه "ستانلي هوفمان" مسرح السياسة[٤]. لذلك أصبح مفهوم القوة معقداً، يضم أي شيء تملكه الدولة ويستطيع أن يؤثر في الدول الأخرى، ويمكن استخدامه بطريقة لينة وسهلة، أو حتى بطريقة مخفية غير ظاهرة، ويمكن استخدامه بطريقة صلبة وخشنة من خلال التهديد والعقوبات أو حتى الاستخدام الفعلي للقوة، فأي شيء تملكه دولة ما ولا يملكه الآخرون اصبح يدخل ضمن عناصر القوة.

---

(١) سعاد ابو ليلة، "دورة القوة: ديناميكيات الانتقال من القوة الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل ٢٠١٢)، ص ١٦.

(٢) إيمان رجب، "لماذا القوة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل ٢٠١٢)، ص ص ٣-٤.

(٣) شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٣٧.

(٤) برتران بادي وماري كلود سموتس، انقلاب العالم سيسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل،(القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٨)، ص ٣٢٤.

ووفقاً لذلك يمكن رصد بعض ملامح التغير في النظام الدولي الحالي والتي اثرت في تغير نمط القوة، وعلى النحو التالي[١]:

١- صعود القوى الدولية من دون الولايات المتحدة لم يقدم حتى الان بديلاً للنموذج الليبرالي الغربي بشقيه السياسي والاقتصادي وانعكاساتها على بلورة القوة الناعمة لهذا النموذج، مما يتوقع معه استمرارية في تأثير النموذج الغربي في المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية.

٢- التراجع النسبي لفاعلية الأدوات العسكرية التقليدية في حماية المصالح وتحقيق الأمن مقارنة بالأدوات الاقتصادية والثقافية والنفسية، لاسيما مع صعود أجيال جديدة من الحروب، والتزايد المضطرد لتأثيرات التهديدات غير العسكرية.

٣- ارتفاع وتيرة السياسات التنافسية من جانب القوى الكبرى، ذلك مع السيولة المتزايدة في توزيع القوة عالمياً، ما صاحبه من زيادة في درجة المرونة في التحالفات السياسية والاقتصادية في أقاليم العالم، إذ لم تعد الأحلاف الثابتة والكتل المتماسكة هي السمة الغالبة للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين.

٤- اتساع مساحة الحركة المتاحة للقوى الإقليمية متوسطة القوة وانفتاح المجال لصعودها، تحت مظلة منزوع منها قيود الانتماءات الأيديولوجية التي ميزت الجمود في مرحلة الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، وعلى سبيل المثال يمكن رصد التقارب المصري والخليجي من روسيا، لاسيما في ظل تعقد الأزمات الإقليمية (سوريا واليمن وقضايا الإرهاب والملف النووي الإيراني) واضطلاع روسيا بدور قوي في ظل محدودية ملحوظة للفعل الأمريكي والغربي فيها.

يتضح مما سبق إن البارز في النظام الدولي هو تفكيك عناصر القوة وانتشارها ما بين العديد من الفواعل الدولية. فالتحولات الجذرية أدت إلى حركة داخل النظام الدولي، وتمثل ابرز جوانبها هو بداية التحول في مركز العلاقات الدولية من مركزها الأطلسي إلى مركزها الباسيفيكي وهو ما ترتب عليه اثار سلبية على مركز الولايات المتحدة في سلم القوى الكبرى.

المحور الثالث: توظيف نمط القوة بحسب الفعل الارهابي

تفرض التحولات والتغيرات المتلاحقة إلى جانب التحديات النابعة من البيئتين الإقليمية والدولية، على الدول التكيف في استخدامات وتطبيقات مصادر قوتها سواء الصلبة او الناعمة، او الذكية او الافتراضية، على نحو يحقق مصالحها القومية في المحيطين الإقليمي والدولي.

فقد تتصرف بعض الدول في علاقاتها الخارجية على الصعيد الدولي بصور وأشكال لا تستند غالباً على أحكام ومبادئ القانون الدولي، إنما تعتمد بدرجة أو بأخرى على فكرة المصالح الوطنية وعلاقات القوة والصراع، وتستوحي من ذلك التبريرات المناسبة لتسويغ سلوكها أو تصرفها على الصعيد الدولي، كما تحاول في ذلك تغطية هذا التحايل بكساء من التظاهر بتمسكها بأحكام القانون الدولي زاعمة أن سلوكها يتفق وأحكامه.

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، "متعدد الأقطاب: حدود التغير في هيكل النظام الدولي"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥)، ص –ص ٣١-٣٣.

تمخض عن هذا الواقع غير الطبيعي إضعاف لفعالية قواعد القانون الدولي وتهميش لدور الشرعية الدولية في السيطرة على مجريات العلاقات الدولية إلى هيمنة بعض الدول الكبرى بغير وجه حق على تسيير شؤون المجتمع الدولي على النحو الذي يؤمن مصالحها ويحقق أهدافها بغض النظر عن أية اعتبارات قانونية أو أخلاقية، ومن ثم أصبح التعامل مع قضايا الإرهاب مرتبطاً باعتبارات سياسية ومصلحية تخص دولاً معينة بذاتها[١].

تتوزع مجموعة من الممارسات - سواء اكانت مشروعة أم غير مشروعة- في استخدام القوة، ومن خلالها يمكن تحديد مظاهر هذا الاستخدام ولكن هذه المظاهر تختلف وتتنوع حسب ما تقتضيه الأحداث، لذلك تعمل الدول على استراتيجية الجمع ما بين الوظيفة وبين الدور الذي يرتبط بها في علاقتها الدولية وتحديد نمط سلوكها الدولي. واهم متطلبات استراتيجية التوظيف هي[٢]:

١- تستند القدرة على التوظيف إلى الإمكانات الشاملة لكل طرف من أطراف العلاقات الدولية. وان تحديد القدرة لدى كل طرف يعتمد على ثلاثة محددات أساسية: الأول مدى استمرارية مفهوم القدرة ومدلولاته، والثاني كيفية القياس والتقدير الكمي لهذه القدرة، والثالث قوة الأطراف الفاعلة في الهيكل الدولي.

٢- القدرة على التحكم والاحتواء: ان توافر عنصر التحكم والاحتواء يؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً في نشأة حالة التكافؤ في العلاقة بين الأطراف الدولية أو الأطراف ذات الشأن، إذ يزود طرف ما بعنصر التحكم والاحتواء كلما زادت قدرته على التأثير في خلق تكافؤ في العلاقة بما يحقق أهداف ومصالح الطرف المتحكم.

لقد مر العالم بتحولات عدة في مفهوم القوة، مما أدى إلى ظهور القوة بعدة أشكال على مر التاريخ، وكانت هذه التحولات بالأساس نابعة من تحولات في عناصر القوة، فإن أي تحول في عناصر القوة فإنه يتبعه تحولاً في أشكالها، - على سبيل المثال- عندما دخلت القومية كأحد عناصر القوة أصبحت هناك بعض الحروب القومية، وعندما دخل الاقتصاد كأحد عناصر القوة أصبح له دور مهم في قيادة العالم، وكذلك الأيديولوجيا عندما أصبحت أحد عناصر القوة أصبحت هناك استقطاب وحروب أيديولوجية، وأيضاً عندما دخلت المعرفة التكنولوجية كأحد عناصر القوة أصبحت العلاقات التي تحكم الدول تقوم على امتلاك القوة للجميع وأصبحت حتى الدول الضعيفة منها والتنظيمات الارهابية قادرة على شن هجمات افتراضية.

ومن الجدير ذكره أنه عندما كانت الجيوش التقليدية هي العنصر والشكل الوحيد للقوة، وبدأت تتطور القوة، فإنه لم يتم استبعاد أي عنصر للقوة منذ القدم، فلم تحل القوة الاقتصادية بديلاً للجيوش، ولكنها أضافت للقوة عنصراً جديداً، فكلما أصبح هناك تحول في مفهوم القوة فإنه لا يستثني المفاهيم السابقة؛ بل يكون إضافة للعناصر والأشكال، فوجود القوة الناعمة لم يلغِ القوة الصلبة، فكان العالم يمر بزيادة لعناصر وأشكال القوة.

---

(١) عبد الرحمن مسعد، الإرهاب في ضوء القانون الدولي، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧)، ص ١١٢.

(٢) علي حسين حميد، "استراتيجية توظيف القوة الناعمة في الشؤون الخارجية: مصر ما بعد نظام مبارك: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٦، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الاول ٢٠١٨)، ص ١٨٣.

وفي هذا السياق يتعرض "جوزيف ناي" إلى موضوع تحول القوة، ويرى أن هناك دولاً أكثر قابلية من غيرها في تحويل مصادرها إلى تأثير، ويقصد بهذا التحويل، القدرة على تحويل قدرة كامنة مقدرة في شكل مصادر متوفرة إلى قوة حقيقية ملموسة والتي نستطيع أن نقيسها بدورها من خلال تغيير سلوك الآخرين، وانطلاقاً من ذلك نستطيع أن نحدد قدرات دولة ما على القيام بهذه العملية التحويلية إذا كنا نريد أن نتنبأ بالمستقبل بالضبط(١).

ومن هنا تحاول الدول، لاسيما الكبرى منها على التكيف في توظيف نمط القوة في مواجهة التنظيمات الارهابية وفق "نظرية انتقال القوة" The Power Transition، كواحدة من النظريات التي تفسر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوة العظمى التي تسعى لتعظيم إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها وتعظيمها ومن أداء دور مؤثر في السياسات العالمية(٢).

ويأتي في هذا السياق استخدام الولايات المتحدة الامريكية القوة العسكرية المباشرة ضد تنظيم طالبان والقاعدة للرد على هجمات ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١، مقرونةً بفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تقدم الدعم لهذا التنظيم او تؤوي جماعات ارهابية مناصرة له، بدعوى مكافحة الإرهاب، وذلك استجابة للرغبة الأمريكية في استبعاد أية مبادرة سلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو أية وسيلة سلمية أخرى، وهذا ما ادخل الولايات المتحد المتحدة الامريكية في حرب استنزاف على اعتبار انها خاضت حرب غير نظامية (لامتماثلة)، من دون اتخاذ التدابير ما دون الحربية التي تتخذها الدولة دون الوصول إلى حرب شاملة، وهي: التفاوض، الحظر، الترهيب، التخريب السري، الاغتيال (اغتيال أسامة بن لادن في أفغانستان، واغتيال أبرز قادة تنظيم داعش لاحقاً)، والاستخدام المحدود للقوة(٣).

ما دفع بها لاحقاً إلى نهج نمط مغاير مبني على اتخاذ تدابير ما دون حربية، حين لجأت الى هذا الاسلوب في عام ٢٠٢١، بعد عشرون عاماً من استخدام القوة الصلبة)، وهذا يدلل على ان الدول توظف نمط القوة بحسب ما تقتضيه مصالحها التي تتناسب مع متغيرات الوضع الدولي.

في حين ان التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" لجأ في مرحلة ما من مراحل الصراع في سوريا، إلى اتخاذ من التدابير ما دون الحربية أو نهج حزمة تدابير. وفي هذا السياق، قامت روسيا بالاستخدام المحدود للقوة عن طريق ضربات عسكرية جوية تجاه أهداف تنظيم "داعش" وباقي المجموعات الإرهابية في سوريا،

---

(١) جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(2) Steve Chan, China: The US and the Power Transition Theory: A Critique, (New York: Routledge, 2008), p 12.

(٣) للمزيد من التفاصيل انظر: بن كونابل، جاسون هـ. كامبل، دان مادن، توسيع واستغلال الحدود الفاصلة لشن الحرب الشاملة، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، ٢٠٢١٦)، ص- ص ١١-١٧.

وكانت سباقة إلى الدعوة إلى وقف إطلاق النار، ودبرت عملية التفاوض حول خروج المقاتلين الأجانب من مدينة حلب بعد سيطرة الجيش السوري عليها.

كما لجأت دول التحالف إلى نمط الحرب الهجينة التي تقتضي عمل الدولة على دعم مجموعات وتنظيمات مسلحة بأسلحة تقليدية وأخرى نوعية، قادرة على مواجهة التنظيمات الإرهابية بشتى أساليب الحرب الممكنة، في أماكن النزاع التي لا تسعى الدولة للتدخل بشكل مباشر فيها. ولعل الأمثلة تتعدد في هذا الجانب، كالدعم الأمريكي والتركي للجيش السوري الحر لمواجهة نظام السوري، وكذا التسليح الإيراني لحزب الله، ودفعه للقيام بعمليات عسكرية في سوريا.

فضلاً عن ذلك تم توظيف نمط القوة الافتراضية للتصدي لاستراتيجية التنظيمات الارهابية للحد من تجنيد عناصر جديدة او في تعقب التحويلات المالية والتمويل او التشويش على اعلام التنظيم وتهكير مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدمها التنظيمات الارهابية.

لذلك تحدد طبيعة البيئة الإقليمية التي تمارس فيها الدولة سياستها الخارجية وكذلك طبيعة التفاعلات والعمليات القائمة فيها، إلى حد كبير أي من مصادر القوة ملائم للاستخدام، الأمر الذي يفسر أسباب النجاح في توظيف نمط القوة في نظام إقليمي وفشلها في نظام إقليمي آخر، على نحو يشير إلى أن استخدام القوة ما هو إلا انعكاس لخصوصية الحالات التي تطبق فيها.

ان الدول التي تُحسن تعاطيها وإدارتها أو بتعبير أدق "فهمها" لعناصر قوتها- بعد تحديدها بالشكل الذي يضمن توجيهها بمسارات معينة نحو أهداف مُعدة مسبقاً من قبل واضعي الاستراتيجيات الوطنية، لاسيما ما يتعلق منها بالأمن القومي وفق أسس رصينة لتقييم المخاطر التي تواجه الشعوب - سيتسنى لها تعزيز وجودها وقدراتها والمحافظة على قيمها المجتمعية والدفاع عن مصالحها ككيان مستقل في ظل متغيرات التوازن الدولي والاقليمي ضمن نظام عالمي ينتقل من هيمنة القطب الواحد والقوة الوحيدة لأقطاب متعددة وقوى ناشئة.

وفي هذا السياق ويؤكد الخبيران الاستراتيجيان الصينيان "وانج زيا نجسوي" و"كياو ليانج" في كتابهما (الحرب غير المقيدة)، بأن أهم ما يميز الشكل الحالي من أشكال الصراع على الصعيد الدولي، هو اعتماد الحرب غير المقيدة التي لا تخضع لقواعد الصراع الدولي، والتي تقتضي تسخير الدولة لكافة الأدوات غير التقليدية بما فيها الاقتصاد والتكنولوجيا، واعتماد أساليب الحرب السيبرانية والحرب الهجينة، والعمل على استغلال كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة العدو دون الدخول في حرب شاملة، بما في ذلك استخدام الهجمات الإرهابية[1].

وعليه، فإن انتهاج الدولة نمطاً محدداً من القوة في مواجهة التنظيمات الارهابية، لا يعني تغييباً لباقي الأنماط الأخرى أو زوالها، فلكل تدبير من التدابير -سواء الحربية أو ما دون الحربية- أهمية قصوى في إدارة الصراع، وهو ما يجعل الباب مفتوحاً أمام اتباع نمط القوة الذي يتماشى والظروف المحيطة بالصراع.

([1]) Qiao Liang and Wang Xiangsui, Unrestricted Warfare,(Beijing: PLA Literature and Arts Publishing House, 1999), p 42.

الخاتمة والاستنتاجات:

يُعَّد استخدام القوة من بين الأساليب التي كانت تستخدمها الدولة لحماية وجودها ضد الأخطار الخارجية، كما اتخذتها الدولة وسيلة لفرض وجهة نظرها على الدول الأخرى وتوضح السوابق الدولية أن القوة قد استخدمت لتغيير أوضاع غير مقبولة أو ضارة، كما لجأت الدول إلى القوة أيضا كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية، ولقد كان من مبررات استخدام القوة عدها كمظهر من مظاهر السيادة الكاملة.

وبذلك لم تعد الدول تتقيد بمبدأ تحريم القوة وأصبحت تستند في أفعالها إلى حقها في الدفاع عن النفس، وبذلك استطاعت القوى العظمى أن تتحكم في واقع القوة على مستوى العلاقات الدولية وتوظفها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والجغرافية والاقتصادية، ويأتي في هذا السياق توظيف نمط القوة للتصدي للتنظيمات الارهابية تحت وطأة تنامي هذه التنظيمات سواء من حيث عددها وتنوع انشطتها واهدافها واتجاهاتها. وفي ضوء ما سبق بيانه في البحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن إجمال أهمها بما يأتي :

١- الارهاب ظاهرة راهنة وإن كانت تعود إلى الماضي، لكن خطورتها أصبحت شديدة في ظل التغير في موازين القوة العالمية، ولها تجاذبات داخلية وخارجية، عربية وإقليمية ودولية؛ لأن الارهاب أصبح كونياً، وهو موجود في مجتمعات متعددة، ولا ينحصر في دين أو دولة أو أمة أو شعب أو لغة أو ثقافة أو هوية أو منطقة جغرافية أو غير ذلك، وإن اختلفت الأسباب باختلاف الظروف والأوضاع، لكنه لا يقبل الآخر ولا يعترف بالتنوع، ويسعى إلى فرض الرأي بالقوة والعنف.

٢- لم تعد الظاهرة تقتصر على جماعات محدودة، بل إن تهديدها وصل إلى أساسات الدولة والهوية، ولاسيما في المجتمعات العربية التي غالباً ما تلجأ إلى العنف في حل الخلافات. لذلك لا يمكن القضاء على التطرف والإرهاب بوسائل عسكرية أو أمنية فقط، بل لا بد من البحث في جذورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والتربوية والقانونية والنفسية وغيرها.

٣- أسهم الوضع الإقليمي بتداخلاته وأذرعه المختلفة في تعقيد التفاعلات الداخلية؛ بحيث أصبح الإرهاب مؤسسة ممولة خارجياً وداخلياً، ولها هيكلياتها، وهي قائمة بذاتها، وإذا كانت ظاهرة الارهاب قد تراجعت نسبياً في الأعوام من ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، فإنها عادت وأصبحت أكثر حدة بعد ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي"، لاسيما في سوريا، وليبيا، واليمن بحكم العامل الجغرافي والمتغير الجيوسياسي للقوى المتصارعة في المنطقة. وزاد تأثير ذلك في العراق، بحكم الاختلاف السياسي الذي تكرس بعد انتخابات عام ٢٠١٤، الأمر الذي دفع بالقوى المتصارعة بما فيها الإقليمية إلى تكثيف جهودها لدعم هذا الفريق أو ذاك، والعمل على إضعاف هيبة الدولة العراقية، وزاد الأمر تعقيداً بعد سيطرة تنظيم "داعش" على عدة محافظات عراقية.

٤- السمة الرئيسية التي حكمت تطور بنية وتفاعلات النظام الدولي، هي التغير المتواصل في خرائط توزيع القوة، والتي وصفها "برتران بادي" بـظاهرة "تشرذم القوة،" كما تحدث "جوزيف ناي" عن ظاهرة تحول القوة، والتي تتصف بنسبية عناصرها، وارتبط ذلك بتحول طبيعة الفاعلين الدوليين، وأنماط التفاعلات البينية، ومنظومة المؤسسات، والقواعد، والقيم الحاكمة لهذه التفاعلات.

٥-اتساقاً مع تزايد انتشار توزيع القوة بين الفاعلين، تصاعد زخم وكثافة التحولات الدولية في الآونة الأخيرة وأصبح النظام الدولي يوصف بالفوضوي أو نظام بلا أقطاب غير منظم يعاني اضطراباً في هيكله، وارتباكاً في أدائه، وسيولة في قمته، وعجزاً عن احتواء التدهور الآخذ في الانتشار، أو متوتر وغير مستقر ويتسم بعدم الثقة واللايقين، ويعاني فشل الدول الكبرى في صوغ استراتيجية للتعامل مع التحديات العالمية.

٦- الصراع بين القوى الخارجية والتنظيمات الإرهابية ادى الى ان تكون الدول العربية ليست اللاعب الرئيس بل أحيانًا تكون مؤسسات تلك الدول هي مادة الصراع، والتي يتنافس عليها الطرفان لتوجيهها وتشكيلها في إحدى مراحل الصراع.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر العربية:

١- إيمان رجب، "لماذا القوة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل ٢٠١٢).

٢- برتران بادي وماري كلود سموتس، انقلاب العالم سيسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل،(القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٨).

٣- بن كونابل، جاسون هـ. كامبل، دان مادن، توسيع واستغلال الحدود الفاصلة لشن الحرب الشاملة، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، ٢٠٢١٦).

٤- التقرير الاستراتيجي العربي، "متعدد الأقطاب: حدود التغير في هيكل النظام الدولي"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥).

٥- جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان ٢٠٠٣).

٦- سعاد ابو ليلة، "دورة القوة: ديناميكيات الانتقال من القوة الصلبة إلى الناعمة إلى الافتراضية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نيسان/ إبريل ٢٠١٢).

٧- شمسة بوشنافة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٨- عبد الرحمن مسعد، الإرهاب في ضوء القانون الدولي، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧).

٩- عبدالحسين شعبان، "التطرف والإرهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية مع إشارة خاصة إلى العرق"، كراسة مراصد، العدد ٤٢، (الاسكندرية: برنامج الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، ٢٠١٧).

١٠- علي حسين حميد، "استراتيجية توظيف القوة الناعمة في الشؤون الخارجية: مصر ما بعد نظام مبارك: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٦، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الاول ٢٠١٨).

١١- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣).

١٢- مي العبدالله، "دور الاعلام الفضائي العربي في الثورات العربية"، المجلة الدولية للآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية, العدد ٢٢، (القاهرة: المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، ٢٠١٩).

١٣- نبيل عبد الفتاح، الرؤى الملتبسة الإعلام والإرهاب، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤).

ثانيا: شبكة المعلومات العالمية (الانترنت):

١- إحصائية عن حجم التمويل لدى عدد من المجموعات التي توصف بـ "الإرهابية.
على الرابط التالي: http://www.ibtimes.co.uk/mosul–seized–jihadis–loot–429m–citys–central–bank–make–isis–worlds–richest–terror–force–1452190

٢- حسن ابو هنية، "البناء الهيكلي لتنظيم الدولة الإسلامية"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). متاح على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/201411236381651397 3.html

ثانيا: المصادر الاجنبية:

1- Aaron Y. Zelin, The Islamic State's Archipelago of Provinces, the Washington institute, Nov 14, 2014. Available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/islamic-states-archipelago-provinces.
2- Ecaterina Cepoi, The Rise of Islamism in Contemporary Syria From Muslim Brotherhood to Salafi-Jihadi Rebels, Romanian Political Science Review, vol. 13 . no. 3, (Romania: Romanian Academic Society 2013.
3- Jeff Farlin, Instruments of National Power: How America Earned Independence, (United States Army War College Class of 2014).
4- Qiao Liang and Wang Xiangsui, Unrestricted Warfare,(Beijing: PLA Literature and Arts Publishing House, 1999.
5- Steve Chan, China: The US and the Power Transition Theory: A Critique, (New York: Routledge, 2008).
Suzanne Nossel, smart power, foreign affairs, vol 83, No 2, (Council on